

د. عبد المجيد جمعة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد، فالشكر موصول إلى جامعة زيان عاشور بالجلفة ورئيسها، على احتضانها هذا الملتقى الدولي الأول حول علم صناعة المخطوط - الواقع والآفاق -، وإلى «مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها»، ورئيس اللجنة التنظيمية والعلمية وأعضائه على إشرافهم على هذا الملتقى، الذي يؤكد على مدى اهتمام هذا المخبر بتراث الأمة في وقت الذي يكاد يكون فيه نسياً منسياً.
وإلى كل من سهر وساهم في إحياء هذا الملتقى وإثرائه من الأساتذة الأفاضل.
وقد كان لي الشرف أن أشارك في هذا الملتقى، مساهمة مني في خدمة التراث والاعتناء بإحيائه ونشره.
ولا شك أن الدراسة النظرية هي المرحلة الأولى في التحقيق والبوابة للأعمال التطبيقية، لأن العلم يسبق القول والعمل، ومن عمل بلا علم، لا يأمن على نفسه من الخطأ والزلل.
من هنا جاء اختيار المحور الأول من محاور هذا الملتقى، والمتعلق بالدراسة النظرية. لأن تحقيق المخطوط، يرتكز على قواعد مهمة، ويعتمد على منهجية محكمة، ويسير على مراحل وخطوات متينة، لذا، رأيت من المناسب أن أوضح هذه المنهجية في هذه المداخلة.
فقسمت البحث إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول: تعريف تحقيق المخطوط

تحقيق المخطوط مركّب إضافي، من مضاف، وهو: «تحقيق»، ومضاف إليه، وهو: «المخطوط»، وتعريف المركّب الإضافي يتوقف على تعريف جزئيه. ولهذا ينبغي تعريف التحقيق، وتعريف المخطوط لغة واصطلاحاً، ثم تعريف تحقيق المخطوط باعتباره لقباً لفنّ معيّن.

المطلب الأول: تعريف التحقيق

أصل التحقيق: من حقّ، وهو يدلّ على إحكام الشيء وصحته؛ يقال: أحقّقت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصحّحته، وكلامٌ مُحَقَّقٌ أي رصين. قال الرازي:

دَعُ ذَا وَحْبَرٍ مَنْطِقاً مُحَقَّقاً

وثوب محقق، إذا كان محكم النسخ.

ويقال أيضا: حققت الرجل، وأحققته، إذا أثبتته، وحققت الأمر وأحققته أيضا، إذا تحققت وصرت منه على يقين، وحقه يحقُّه حقاً وأحقه كلاهما أثبتته وصار عنده حقاً لا يشكُّ فيه^(١). ويستخلص من هذا، أن التحقيق في اللغة يطلق على معانٍ، وهي: الإثبات والإحكام والتصحيح والتيقن.

وكل هذه المعاني له صلة بالمدلول الاصطلاحي لمفهوم التحقيق.

المطلب الثاني: تعريف المخطوط

المخطوط - ويقال: مخطوطة، وجمعه مخطوطات - في اللغة: من خَطَّ الرجل الكتاب بيده خطاً: كَبَّه، وخطَّ القلم أي كَتَبَ، وخطَّ الشيءَ يخطُّه خطاً: كتبه بقلم أو غيره؛ والخطُّ الذي يخطُّه الكاتب^(٢). وفي الاصطلاح: هو المكتوب بالخط لا بالمطبعة؛ والمخطوطة النسخة المكتوبة باليد^(٣). وقد ظهر هذا الاصطلاح «مخطوط» مع ظهور الكتب المطبوعة في العصر الحديث، فصار يطلق المخطوط على ما يقابل الكتاب المطبوع.

والضد يعرف بالضد وعند الأضداد تبيّن الأشياء.

المطلب الثالث: تعريف تحقيق المخطوط باعتباره لقباً

عرّف عبد السلام هارون التحقيق بقوله: «بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن الثبوت من استيفائها لشرائط معينة.

فالكتاب المحقّق هو الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

وعلى هذا، فإنّ الجهود التي تبذل في كلّ مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

- 1- تحقيق عنوان الكتاب.
- 2- تحقيق اسم المؤلف.
- 3- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- 4- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنصّ مؤلفه^(٤).

(١) أنظر: ابن فارس «معجم مقاييس اللغة» (15/2 - دار الفكر)؛ الجوهري «الصحاح» (148/4 - دار العلم للملايين) ط: الرابعة 1407هـ؛ ابن منظور «لسان العرب» مادة: حقق (دار صادر - بيروت) ط: الثالثة 1414هـ.

(٢) أنظر «معجم مقاييس اللغة» (154/2) «لسان العرب» مادة: خطط؛ الفيومي «المصباح النير» (173/1 - الكتب العلمية - بيروت).

(٣) أنظر مجمع اللغة العربية «المعجم الوسيط» (244/1 - دار الدعوة).

(٤) أنظر: عبد السلام محمد هارون «تحقيق النصوص ونشرها» (42 - الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة) ط: السابعة 1418هـ - 1998م.

ففنّ التحقيق إذاً، هو إخراج المخطوط مطبوعاً على الوجه الذي تركه مؤلفه أو أقرب من ذلك، سالماً من الأخطاء والعيوب والتصحيف، مع ضبط عنوانه واسم مؤلفه، وإثبات صحة نسبته إليه.

المبحث الثاني: صفات المحقق

ينبغي على المحقق أن يتحلّى بصفات مهمّة، حتى يكسب الملكة العلمية في التحقيق، تمكّنه من بلوغ رتبة عالية من تحقيق المخطوط تحقيقاً علمياً محكماً، وتعصمه من الوقوع في الخطأ والزلل في التحقيق، وهذه الصفات هي:

الأولى: إخلاص العمل لله تعالى، لأنّ العلم عبادة، وإحياء المخطوط إحياء للعلم، فينبغي للمحقق أن يحرص على نشر العلم ونفع الأئمة، ولا يكون أكبر همّه هو الحصول على الشهادة، أو المتاجرة بالتحقيق للحصول على الأرباح، أو قصد السمعة، وليقال له: المحقق.

الثانية: الشعور بقيمة التراث الإسلامي، وإدراك أهمية إحيائه وتحقيقه، حتى تقوى رغبة الباحث في التحقيق، لأنّه إذا لم يدرك قيمة التحقيق وأهميته العلمية والتاريخية، لا يلج أبوابه. فالرغبة في الشيء تعليّ الهمة، وتقوى العزائم، وتذلل الوعر وتسهّل الصعب.

الثالثة: التحلّي بالأمانة العلمية وروح المسؤولية، فيجب على المحقق أن يحافظ على أصل النسخة التي تركها المصنّف، ولا يتصرّف فيها بالزيادة أو النقصان، أو التغيير أو التبديل، أو يسطو على جهود الآخرين، وينسب لنفسه. والحاصل، أنّه يجب على الباحث أن يكون أميناً في جميع مراحل التحقيق.

الرابعة: التحلّي بالصبر والجلد، لأنّ تحقيق المخطوط أمر عظيم، كالجبل الوعر، ليس سهلاً فيرتقى، بل قد يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاجه تأليف كتاب جديد؛ وقد يكون التحقيق أشقّ على الأنفس من التأليف، وذلك لما سيذله المحقق من جهد جاهد في قراءة النصّ وضبطه وإصلاحه وتحقيقه، وذلك لما سيصادفه أثناء التحقيق من أمور كثيرة، مثل كلمات غير واضحة أو مطموسة، أو توثيق للنصوص وعزوها إلى مصادرها، وتخريج مسائلها، وغير ذلك.

الخامسة: المكانة العلمية، فينبغي على المحقق أن يكون متخصصاً في الفنّ الذي وضع فيه الكتاب، عارفاً بلغة أهله واصلاحهم، وذلك ليتمكن من فهم الكتاب فهماً سليماً؛ كما ينبغي أن يكون مطلعاً على بقية الفنون التي تساعد على توثيق النصّ، وتخريج مسائله.

السادسة: معرفة المنهجية السليمة في تحقيق المخطوط، ومراعاة قواعده، ومعرفة أنواع الخطوط العربية وتطوّرها، ومعرفة خطوط النسخ ورموزهم واصطلاحاتهم، حتى يتمكن المحقق من ضبط النصّ ضبطاً محكماً، يجنّب الوقوع في المزالق والأخطاء.

وهذا ما سنوضّحه في هذا المقال.

المبحث الثالث: أهمية تحقيق المخطوط

لا يشك أحد، أن لتحقيق المخطوط أهمية كبرى وفوائد كثيرة، نحملها فيما يلي:

- 1- إحياء التراث المدفون في مقابر الخزانات.
- 2- تقديم الكتاب صحيحاً، كما تركه مؤلفه، سالمًا من الأخطاء والعيوب.
- 3- إثراء المكتبات بالمصادر الأصلية.
- 4- الاستفادة من علوم الكتب المحققة.
- 5- الاطلاع على الحقبة التاريخية والمرحلة التربوية والاجتماعية والسياسية وغيرها التي تضمّنها المخطوط، وكانت قائمة وقتئذ، أو دوّنت فيها الكتب والمصنّفات.
- 6- ربط حاضر الأمة بماضيها المجيد.

المبحث الرابع: المنهجية السليمة في تحقيق المخطوط.

بعد أن يتم اختيار المخطوط المناسب للتحقيق، بأن يكون موافقاً لتخصّص الباحث، ذا قيمة علمية، ولم يسبق تحقيقه ولا نشره.

وبعد ما يقوم الباحث بجمع النسخ الخطية وترتيبها، بغية اختيار النسخة التي يعتبرها هي الأصل في التحقيق، حسب شروط وضوابط محدّدة، كتقديم نسخة المؤلف على غيرها، وهي التي تسمّى نسخة الأم، ويجعل بقية النسخ فروعاً لها.

وبعد قراءة المخطوط قراءة متأنية، للتمرّس على أسلوب المؤلف، والإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب، حتى يستطيع المحقّق أن يفهم النصّ فهماً سليماً، يمكنه من ضبط النص، وتوثيقه، ومعرفة خطأ الناسخ في رسم الحروف، وضبط رموزه.

وبعد ضبط عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، يقوم الباحث بتحقيق النصّ، وعليه أن يتّبع الخطوات التالية.

أولاً: المقابلة أو المعارضة⁽¹⁾ بين النسخ

ينبغي على المحقّق أن يثبت النصّ كما ورد في المخطوط، ولا يتصرّف فيه بالتغيير أو التبديل كما تقدّم، وإذا ظهر فيه خطأ، نبه على ذلك في الحاشية، إلا إذا كان الخطأ في كتابة الآيات، فإنّه يكتب صحيحاً في المتن، وإذا تكرّر الخطأ في رسم الآيات، نبه على ذلك في مقدمة الكتاب.

(1) المقابلة والمعارضة بمعنى، قَابَلَ الشيءَ بالشيءِ مُقَابَلَةً وقِبَالاً: عارضه، ومُقَابَلَةُ الكتاب بالكتاب وقِبَالُهُ به: أي جعلته قبالة، وصيّرت في أحدهما كلّ ما في الآخر. وعارضت الكتاب بالكتاب أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر. أنظر ابن منظر «لسان العرب» مادة: قبل؛ الحافظ السخاوي «فتح المغيّب» (76/3- مكتبة السنة - مصر - ط: الأولى 1424هـ).
وفي الاصطلاح: أن يقابل الناسخ نسخته أو ما نقله بأصل شيخه، أو بأصل موثوق به، وإصلاح ما يوجد من فروق أو تصحيف، أو تحريف، أو زيادة أو نقص. وتسمّى النسخة القديمة «الأصل»، والنسخة الجديدة «الفرع». أنظر: د. موفق بن عبد الله «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» (125-، المكتبة المكية: ط. الأولى 1414هـ).

وإذا اعتمد في التحقيق على نسختين فأكثر، فيجب معارضة النسخة أو النسخ على النسخة التي اعتمدها الأصل، ويضع رموزاً لتلك النسخ الفرعية، فيرمز لكل نسخة بحرف معين، ومن المستحسن أن يؤخذ من اسم المكتبة التي وجدت فيها، أو اسم البلد التي فيه المكتبة أو يسمي كل نسخة باسم الحرف الأول من المكتبة الحافظة، مثل: «ج» رمز للجزائر و«ز» رمز للأزهرية، ونحو ذلك.

والفائدة من المعارضة بين النسخ، هي معرفة أصح الروايات، وأصوب العبارات، بغية الوصول إلى النص أو الاقتراب منه، كما تركه مصنفه.

قال الخطيب البغدادي: «يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع»^(١).

وعند المقابلة بين النسخ يجب مراعاة الأمور التالية:

أ- إثبات الفروق بين النسخ

إذا كان النص المراد تحقيقه، يتكوّن من نسختين فما فوق، فإنّ المحقق يقوم بمقابلة بين هذه النسخ - بعد اختياره لنسخة الأصل - لإثبات الفروق بينها، فيجعل النسخة الأصل في متن الكتاب، ثم يشير إلى فروق النسخ في الحاشية؛ إلا إذا كان ما في باقي النسخ أو إحداها أصوب مما في الأصل، فيثبت في المتن ما يرجح أنّه صواب من نسخة الفرع، وينبّه في الحاشية على العبارة الواردة في الأصل، ويذكر سبب ترجيحه لعبارة الفرع.

ولا ينبغي للمحقق أن يذكر من هذه الفروق إلا المهمّ منها، ولا يذكر الفروق، الناشئة عن أخطاء النساخ أو تصرفاتهم، كإهمال حرف، أو استبدال كلمة صحيحة بأخرى صحيحة أيضاً، مثل: «رحمه الله» مع «رحمة الله عليه» أو «غفر الله له»، ونحو ذلك، لأنّه يؤدي إلى إثقال الحواشي من غير طائل.

تنبيه: إذا وجد الباحث فروقاً في هامش المخطوط، كأن يقول: «في نسخة كذا»، تبّه عليه في الحاشية، لأنّ ذلك يعتبر بمثابة نسخة ثانية كما تقدّم.

ب- إكمال السقط

قد يصادف المحقق وقوع سقط في النص، إمّا كلمة أو عبارة أو سطر أو أكثر؛ ويرجع هذا السقط إلى أسباب كثيرة، منها: سبق النظر، لا سيما عند تشابه الكلمات، أو السهو، أو انشغال القلب، أو نحو ذلك؛ وقد يكون السقط بسبب التآكل أو الرطوبة، وهو ما يسمّى بـ«الخروم»، فيؤدي إلى طمس الكلمة أو العبارة.

وطريق إتمامه بأحد الوجوه:

أحدها: أن يتدارك الناسخ السقط، فيشير إليه في الهامش، بوضع رمز «اللاحق»، وكتابة: «صح» أو «رجع» أو «أصل»، كما هو مقرر في اصطلاح النساخ؛ فيلحق الباحث هذا السقط بالأصل.

(١) أنظر: الخطيب البغدادي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (275/1 - مكتبة المعارف - الرياض).

الثاني: أن يجد العبارة في النسخ الأخرى، أو واحدة منها، فيثبتها في النص، ويجعلها بين معقوفتين []، ويشير في الحاشية إلى رمز النسخة التي وجد فيها العبارة.

الثالث: أن تتفق جميع النسخ على السقط، ففي هذه الحال، يجتهد المحقق في استكمال هذا السقط، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي يحتمل أنها نقلت عبارة المؤلف؛ أو يستدركه من كتاب آخر، نقل منه المصنف؛ أو بالتأمل في مضمون السقط، ويثبت حسب ما يقتضيه السياق، إن كان السقط حرفاً أو كلمة أو جملة، ويشير إلى ذلك في الحاشية.

تبيينان:

أولهما: إذا كان السقط من المصنف نفسه، فلا يجوز إلحاقه بالنص، لا سيما إذا قرأ النسخة العلماء، بل ينبغي الإشارة إليه في الحاشية.

الثاني: إذا لم يهتد المحقق إلى استكمال السقط أو الخرم، فله أن يجعل نقاطاً متتابعة في موضع السقط أو الخرم «...»، للإشارة أن هناك سقطاً أو خرمًا، وينبّه على مقدار الخرم أو البياض في الحاشية، ويذكر أنه لم يهتد إلى قراءته.

ج- تصحيح التصحيف والتحريف⁽¹⁾.

قد يحصل خلل في النص بضبط الحرف أو إبداله بآخر، فينبغي على المحقق أن يقوم بتصويب هذه العيوب؛ وطريقة إصلاحها وتغييرها في النص، تكون بأحد الوجهين:

أحدهما: أن يثبت الخطأ في المتن، ويشير إلى الصواب في الحاشية، لئلا يتصرف في نص المؤلف، لا سيما إذا كانت النسخة الأم؛ ما عدا الخطأ في الآيات، ففي هذه الحالة يجب على المحقق التعديل في الآية أو الحديث بعد التأكد من كون ذلك خطأ.

وقد كشف عبد السلام هارون عن تحريفات كثيرة وقعت في آيات القرآن أثناء تحقيقه لكثير من الكتب⁽²⁾.

(1) التصحيف، هو: تغيير في نقط الحروف مع بقاء صورة الخط، بالإعجام والإهمال، كالباء والتاء والهاء، والجيم والحاء والخاء، والذال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، فهذه الحروف واحدة، ولا يفرق بينها إلا النقط. مثل: «حميل ومهيل».

والتحريف: هو: تغيير شكل الحروف (الحركات والسكنات والشدات) ورسمها، كالذال والراء، والذال واللام، والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة، والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة. مثل «سليم وسليم»، «عبيد وعبيد».

والتغيير، هو: إبدال اللفظ بغيره.

والذي ينبغي التنبيه عليه أن المتقدمين من النساخ والورّاقين والمحدثين، لا يفرّقون بين التصحيف والتحريف، بل عندهم مترادفان بمعنى واحد. أنظر السخاوي «الغاية في شرح الهداية» (115- الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث/ الطبعة: الأولى، 2001م)؛ عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» (65)؛ د. محمد التويني «المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات» (169- عالم الكتاب)؛ د. فهدى سعد ود. طلال مخدوب «تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق» (38- عالم الكتب ط. الأولى: 1413هـ - 1993م).

(2) أنظر «تحقيق النصوص» (ص48-50).

الثاني: أن يصحح الكلمة في موضعها من المتن، ويشير إلى الخطأ ونوعه في الحاشية، ولعل هذا الأقرب إلى الصواب في غير النسخة الأم، لاحتمال أن يكون الخطأ من الناسخ وليس من المؤلف. ويتم إصلاحه، بأن يرجع المحقق إلى المصادر التي اعتمد عليها المصنف، ونقل منها؛ أو لعلّ الناسخ قد استدركه، وصحّحه في الهامش بالتضبيب عليه، أو بالرجوع إلى باقي النسخ والمقابلة بينها.

تنبيهان: أولهما: يجب على المحقق التنبيه إلى طريقة الناسخ في خطّه وإملائه، وتركيبه للحروف، ومعرفة الاختناات في الحروف، والتدويرات والتقسيمات، وطمس بعض الحروف، وتفرّيع بعضها، والتمييز بين الدال، والراء، والزاي؛ والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وكذا الفرق بين الحاء المهملة، والحاء المعجمة؛ والباء والتاء، والياء.

إن معرفة طريق رسم الناسخ للكلمة، وفهم مراده، تعين المحقق على تجنّب الخطأ الذي قد يقع فيه، من تصحيف أو تحريف سواء بالكتابة أو فهم المعنى على غير مراد الناسخ. إن الجهل بالقواعد الإملائية، وعدم معرفة أسلوب الناسخ في رسم الحروف وأشكالها الكتابية قد تؤدّي بالمحقق إلى تحريفات وتصحيفات، تشوّه الكتاب وتفسده⁽¹⁾.

مثاله: في نسخة البرزلي المغربي من كتاب «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر، سمت الكاف قريب جداً من الطاء؛ بهذا الشكل «كـ»، فكان أن أجمعت نسخ التاريخ الخطية المنقولة عن نسخة البرزلي على رسم الطاء في موضع الكاف؛ فقد تحرّفت مثلاً عبارة: «إن أخاك يحكها من المصحف»، يعني: المعوذتين، إلى هذه قوله: «إن أخاط يحطها من المصحف»⁽²⁾.

الثاني: إذا وجد المحقق بعض التصويبات لبعض العلماء ممن قرأ الكتاب، فإنّ هذه الألفاظ المصحّحة تزيد من قيمة النسخة، وعليه فينبغي للمحقق أن يشبّتها في المتن -إذا لم تكن النسخة الأم- ويشير إلى الأصل في الحاشية⁽³⁾.

د- تصويب الأخطاء

قد يجد المحقق في النصّ أخطاء إملائية أو نحوية، من إهمال للحزم والنصب، أو المثني والجمع، أو العدد والمعدود، فينبغي عليه أن يتحرّى الصواب أولاً، ويتثبت في الأمر، ولا يتعجل في الحكم، فقد يتوهم الخطأ، ويكون له وجه صحيح في الإعراب، فإنّ لغة العرب كثيرة ومتشعبة. ولهذا ينبغي عليه أن يعرف لغة المصنف وأسلوبه، ويدرك إملاء الناسخ وخطّه في رسم الحروف وأشكالها.

(1) أنظر «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» (155).

(2) أنظر إياد خالد الدباغ «منهج تحقيق المخطوطات» (ص26- دار الفكر - دمشق ط. الأولى: 1423هـ).

(3) أنظر د. صلاح الدين المنجد «قواعد تحقيق المخطوطات» (17- دار الكتاب الجديد ببيروت لبنان ط السابعة 1987).

فإن تأكد من الخطأ، فإن كان هذه الخطأ من المصنّف نفسه، كأن يكون لحنًا، فيجب تركه على ما هو عليه، ولا يُغيّر من شيء، ويبين الصواب في الحاشية، إلا إذا كان الخطأ في الآيات، وكذا الأحاديث على الصحيح، فإنه يقيمه في النصّ ويشير في الحاشية، قال الحافظ ابن كثير: «وأما إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور. وحكى عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سَخْبَرَة أهما قالوا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحونًا. قال ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب أتباع اللفظ. وعن القاضي عياش: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يبيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، لكن أهل المعرفة منهم يبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي. ثم قال: وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل»⁽¹⁾.

وإن كان من الناسخ، فيجب إصلاحها في النصّ، مع الإشارة إليها في الحاشية. وقد يجد المحقق في اختلاف النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها، فيختار من بينها ما يراه مقيمًا للنص، مؤديا إلى حسن فهمه. والأمانة تقتضي أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عاجلها لينتزع منها الصواب، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجهًا أصوب من وجهه. وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين الروایتين، تحمل كلّ منهما نصف الصواب، ونصف الخطأ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلّها، ففي ذلك أمانة وإشراك القارئ في تحملها⁽²⁾.

هـ- إثبات الزيادة والحذف

قد يقف المحقق أثناء تحقيقه على زيادات في بعض النسخ، فإن كان يعتمد على نسخة المؤلف، فلا ينبغي له أن يلحقها بالكتاب، إلا إذا كانت الزيادة ضرورية لإقامة النصّ، كأن تكون كلمة ساقطة في الآيات والأحاديث، أو ساقطة في العبارة، أو حرف أحسن بأن المؤلف سها عن كتابته، قال ابن كثير: «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب»⁽³⁾.

مثاله: قد يكون في السند نحو: «عبد الله مسعود»، فلا ريب أن ذلك، يكون سهوًا من المؤلف، فلا ضمير في إلحاق «بن».

(1) أنظر «الباعث الحثيث» (145- دار الكتب العلمية- بيروت/ ط: الثانية) وكذا «تحقيق النصوص» (51).

(2) أنظر: عبد السلام هارون «تحقيق النصوص» (ص73).

(3) أنظر «الباعث الحثيث» (ص146).

وقد يكون في المتن نحو: «بني الإسلام خمس»، فلا ريب أن صوابه: «على خمس»، فالخاق «على» ليس فيه إخلال بالأمانة. وعلى المحقق أن ينبّه على الزيادة بحصرها بين معقوفين []، مع الإشارة في الحاشية، أنها سقطت من الأصل.

وقد يقف على زيادات في نسخ أخرى، ولا ريب أن هذه الزيادات من تصرف النساخ. وإن اعتمد على النسخ الثانوية، فكذلك لا يزيد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعين. فإن كانت الزيادة في الأصل دون الفرع، أثبتتها في النص، ونبه في الحاشية على أنها ساقطة من النسخ الفرعية؛ وإن لم تثبت في الأصل، وثبتت في الفرع، فإن غلب على ظنه أنها من الأصل ألحقها بالنص، ووضعها بين معقوفين [] مع التنبيه عليها في الحاشية. وكذلك الزيادة التي في حواشي الكتاب، والتي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام، لا يلحقها النص، ويشير إليها في الحاشية أيضا.

و- حذف المكرر

قد يقع أحيانا تكرار في النص، في حرف أو كلمة أو اسم، وقد يكون من وهم المصنف أو خطأ الناسخ، وقد ينتبه فيضرب على المكرر، أو يضع رمز «ك»، للتنبيه على أنه كُرِّر خطأ، فينبغي على المحقق إصلاح ذلك بحذف المكرر.

مثله حذف الزيادة، نحو: «بني الإسلام على على خمس»، فعلى المحقق حذف الحرف الزائد «على»، مع التنبيه على المحذوف، وقد يستغني عن التنبيه في موضعه إذا تكرر، ويكتفي بالإشارة إلى ذلك في المقدمة.

ز- التغير والتبديل

قد تقدم أن على المحقق أن تحلى بالأمانة العلمية، ولا ريب أن إحداثه للتغير أو التبديل في نسخة الأم يخرج عن هذا الوصف، ويوقعه في الخيانة العلمية، وتعد جناية علمية على التراث. إلا إذا اقتضت الضرورة الملحة مما يحتمه النص، فلا مانع للمحقق من القيام بذلك، مع إبقاء الكلمة في الأصل على ما هو عليه، والتنبيه على التغير في الحاشية، لاسيما إذا أجاز المصنف إصلاح أخطائه.

أما النسخ الثانوية، فينبغي للمحقق أن يستعين بمراجع التحقيق التي تعينه على توجيه النصوص وتصحيح أخطائها مما وقع فيه النساخ، ويكون ذلك حسب ما تقتضيه ظروف النص، مع التنبيه على الأصل في الحاشية.

ط- التقديم والتأخير

قد يقع في الكتاب تقدم وتأخير، في الأسماء أو الكلمات، أو الفروق بين النسخ، فيتقدم باب على باب، أو حديث على حديث، ونحو ذلك؛ بسبب اختلاف الروايات، أو وهم المصنف، أو سهو الناسخ، أو غير ذلك، لذا ينبغي على المحقق أن يعتني بإصلاح النص؛ فإن كانت النسخة الأم، أشار إلى الهم في الحاشية؛ وإن استدركه الناسخ في الهامش بوضع رموز في ذلك، مثل «م»، فتكتب على الصواب في النص.

وإن لم نجد هذا، سلك ما يسلكه في إكمال السقط.

ثانياً: تخريج النصوص

ينبغي على المحقق أن يعتني بتخريج النصوص الواردة في النص، ويعزوها إلى مصادرها الأصلية، ويشمل التخرّيج:

1- الآيات القرآنية، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية، ويكون ذلك في متن الكتاب، ولا يكون في الحاشية كما يفعلها كثير من الكتاب والمحققين. وتكتب بالرسم العثماني، وقد وجدت في ذلك برامج علمية على الحاسوب. بمختلف الرواية، كرواية حفص، ورواية ورش.

وينبغي إثبات القراءة التي اعتمدها المصنف؛ وإن كانت على إحدى القراءات الشاذة، أثبتها في النص، وبه عليها في الحاشية، ولا يجوز تغييرها إلا إذا تبين أنها غلط من الناسخ، فيجب إصلاحها، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

قال عبد السلام هارون: «واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيه أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعني عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان. ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور»⁽¹⁾.

تنبيه

قد يستشهد بعض المؤلفين بآية، ويترك متعمداً حرفاً أو كلمة منها، نحو قوله تعالى: {وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ} [الإسراء: 81]، فيقتصر على قوله: {جَاءَ الْحَقُّ}، فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الآية بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف؛ فقد جرى الشافعي -وهو من هو- في «الرسالة» على استعمال ذلك الحذف، وكذلك فعل الجاحظ في «الحيوان» ومقاتل في «الأشباه والنظائر» في أكثر من اثني عشر موضعاً. بل وقع ذلك أيضاً في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة: «{لَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَنْخَلُونَ} [آل عمران: 180]» بترك الواو⁽²⁾.

2- الأحاديث، والآثار: وذلك بذكر رقم الحديث أو الأثر، أو الجزء والصفحة مع ترجمة الكتاب والباب في الكتب المبوبة، وبيان درجتها من حيث الصحة أو الضعف، مبينا علة الحديث، معتمداً على أئمة الفن، وليراجع الكتب المصنفة في ذلك، مثل «نصب الراية» للحافظ الزيلعي، و«البدر المنير» لابن الملقن، و«التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر، و«إرواء الغليل» للشيخ الألباني، ونحوها.

(1) أنظر «تحقيق النصوص» (ص51).

(2) أنظر المصدر السابق بتصرف.

تنبيهان:
أولهما: لا ينبغي للمحقق أن يتوسع كثيراً في تخريج الأحاديث، بل ينبغي له أن يعزو إلى الكتب الأصلية كالصحيح والسنن والمسانيد، فيقتصر في التخريج على الصحيحين، فإن لم يكن فيهما فالسنن الأربع والموطأ ومسند الإمام أحمد، فإن لم يكن فيها، ففي بقية كتب الحديث المعتمدة كمعاجم الطبراني الثلاث، وسنن الدارمي والدارقطني، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرک الحاكم ونحوها.
الثاني: لا ينبغي للمحقق المتقن أن يجعل البرامج الإلكترونية كـ«الشاملة»، هي العمدة في تخريج الأحاديث، وعزوها إلى مصادرها، لأنه قد ظهر فيها من السقط أو التصحيف مما لا يخفى، ويمكن الاستعانة بها للدلالة على مواضع الأحاديث، لكن لا بد من الرجوع إلى الكتب الأصلية بعد الكشف عنها في البحث.

3- الأقوال المأثورة
إذا وردت أقوال مأثورة عن التابعين أو الأئمة في النص، فينبغي عزوها إلى مصادرها، وإذا حكى قول دون نسبته إلى أحد، فيجتهد المحقق في معرفة قائله، وعزو ذلك إلى مصدره.

4- الأشعار والأرجاز والشواهد
إذا ورد في النص شعر، فينبغي للباحث أن يذكر قائله، ويعزوه إلى مصادره من الدواوين المعتمدة، وإذا لم ينسب، أو اختلف في نسبته إلى قائله، فليجتهد في معرفة ذلك وتوثيقه، ويكون ذلك في الحاشية.
وإذا وجد البيت مكتوباً دون تشطير، فينبغي كتابته في سطر مستقل؛ وقد يستشهد المصنف بصدر البيت أو عجزه، فيتمه الباحث في الحاشية.

5- الحكم والأمثال
إذا ورد مثل سائر في النص، فينبغي للباحث أن مصادره الأصلية، وهي الكتاب التي عنيت بذكر الحكم والأمثال، مثل: «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري و«مجمع الأمثال» للميداني، وتشرح باختصار.

6- التعريف بالأعلام
ينبغي للباحث أن يعتني بترجمة الأعلام المذكورين في النص، ويعرف المغمورين دون المشهورين، فلاشتغال بترجمة الصحابة رضي الله عنهم والأئمة الأربعة وأمثالهم من المشهورين، لا طائل من ورائه، وفيه إنقال للحواشي.

وينبغي له أن يختصر الترجمة، بالإشارة إلى الاسم والنسب والكنية والمذهب، وأهم أعماله، وأبرز شيوخه وتلاميذه، وسنتي الولادة والوفاة، وذكر بعض أهم المصادر المترجمة له.

7- التعريف بالكتب
ينبغي على المحقق أن يعتني بتعريف الكتب الواردة في النص إلا أن تكون مشهورة، ويبيّن المطبوع منها، والمخطوط والمفقود.

8- شرح غريب الألفاظ

ينبغي على المحقق أن يعتني بشرح ما يحسبه أنه مستغلق أو مبهم لا يفهمه القارئ، مثل الكلمات الغريبة،
التي قد يتوقف فهم العبارة على فهم تلك الكلمة. وينبغي له أن يشرح ذلك باختصار، ويحيل إلى المعاجم
المعتمدة، مثل «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس و«لسان العرب» لابن منظور و«الصحاح» للجوهري
ونحوها. ولا يعتمد على المعاجم الحديثة، مثل «منجد الطلاب» ونحوه.

9- التعريف بالبلدان والأماكن والمواضع والقبائل

ينبغي على المحقق أن يعرف البلدان والأماكن الواردة في النص، ويبين ذلك بحسب موقعها حالا، ويستعين
بالموسوعات الجغرافية أو المعاجم الحديثة؛ وكذلك في ضبط أبعادها وحدودها، ينبغي أن يكون بالمقاييس
النيرة، لا بالمقاييس القديمة مثل الفرسخ ومسيرة يوم وليلة... إلخ.
وينبغي أن يكون التعريف مختصرا، ولا يطيل فيه. ولا ينبغي التعريف بالبلدان المشهورة كبغداد ومصر
ونحوها.

10- التعريف بالمصطلحات

ينبغي على المحقق أن يعتني بتعريف الاصطلاحات العلمية الوارد في النص، ويلاحظ اصطلاحات كل فن،
ويراجع الكتب المصنفة في ذلك، مثل «التعريفات» للجرجاني و«المصباح المنير» للفيومي ونحوهما.
10- توثيق النصوص المقتبسة

إذا ورد في المخطوط نصوص، نقله المصنف من مصادر، فينبغي للمحقق أن يوثق هذا النصوص، وذلك
بعرضها على أصولها ليتأكد من سلامته، ويشير في الحاشية بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقص أو خطأ. وإذا
كان هناك فروق أو أخطاء، نبه عليها في الحاشية مع إحالة إلى الجزء والصفحة إن كان مطبوعا، ورقم الورقة
إن كان مخطوطا - إن تيسر له الرجوع إلى المخطوط، وإلا فليراجع المصادر التي يحتمل أنها نقلت النص -.
وإذا لم يذكر المؤلف المصدر الذي نقل منه، اجتهد الباحث في معرفة ذلك المصدر، ورد النص إليه.

11- ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض

فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية،
ومن المستحسن أيضا أن ينبه في الصفحات السابقة على ما سيأتي في اللاحقة.

12- التعليقات بأمش المخطوط

قد توجد بعض التعليقات في هوامش المخطوط، فينبغي للمحقق أن يشير إليها عند موضعها، ويشتمها في
الحاشية.

13- التعليق على النص

لا يكفي المحقق المدقق بضبط النص، وتحريره، وتصويبه، بل ينبغي أن يهتم بالتعليق على آراء المصنف
وعلمه، إذ إنه قد يقع في أوهام أو أخطاء، كعزو حديث إلى غير مصدره، أو نسبة قول إلى غير مذهبه، أو

ترجيح ما هو مرجوح، أو تصويب ما هو خطأ، ونحو ذلك، فيناقش هذه الآراء معتمدا على الحجج والبراهين، متحليا الإنصاف، متأدبا مع المصنف في أسلوبه.

وهذا المسلك من أهم مسالك التحقيق الذي يهدف إلى إفادة القارئ، وتقريب النص إليه، وتحليله بالشروح والتوضيحات والتعريفات، وبيان الأوهام ونحوها.

لكن لا ينبغي للمحقق أن يسرف في ذلك إلى حد الخروج عن موضوع الكتاب أو حشده المعارف القريبة والبعيدة منه، وإثقاله بالحواشي والتعليقات.

14- الإجازات والسماعات

إذا وجد في المخطوط إجازات أو سماعات أو تملكات، فينبغي على المحقق أن يقوم بدراستها في المقدمة، وترجمة الأعلام المذكورين باختصار، لبيان أهمية هذه النسخة وقيمتها العلمية، لاسيما في معرفة سندها والعصر الذي نسخت فيها.